الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.1
29 September 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقررة: السيدة آنا إينيس روكانوفا

البند ٢ من جدول الأعمال (الترابط)

المتكلمون:

المسؤول بالإنابة عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية	بنن باسم أقل البلدان نمواً	العراق
أنغولا باسم المجموعة الأفريقية	جمهورية إيران الإسلامية	بنغلاديش
الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية	بيلاروس	الصين
ومنطقة البحر الكاريبي	الاتحاد الروسي	النرويج
باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين	جنوب أفريقيا	السنغال

مذكرة للوفود

يُعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦** على العنوان التالي:
UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 1437.

(A) GE.06-51838 041006 051006

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: الشراكة العالمية والسياسات الوطنية من أجل التنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، كانت أمام المجلس الوثيقة التالية:

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦ (UNCTAD/TDR/2006 واستعراض عام).

٢- قال **المسؤول بالإنابة عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية** إن معدلات النمو العالية لأغلب البلدان النامية يمكن إرجاعها أساساً إلى الارتفاع في أسعار السلع الأساسية الذي حدث في السنوات الأربع الأخيرة وتحسن سياسات الاقتصاد الكلي بعد التخفيضات التي طرأت على أسعار العملات عقب الأزمات المالية. وعلى عكس التوقعات السائدة، فإن البلدان الفقيرة تصدِّر الآن رأس المال إلى البلدان الغنية. ولقد تحسنت الأوضاع التنافسية بعد عمليات تخفيض قيمة العملة، مما كان له أثر إيجابي على الصادرات والنمو. بيد أن هذه التحسينات في البلدان النامية قد أسهمت في حدوث اختلالات عالمية هائلة ومتزايدة، تحملت فيها الولايات المتحدة أغلب عبء العجز، وتساءل عما إذا كان بالإمكان استدامة وضع كهذا. وأكد على الحاجة إلى نظام مالي متعدد الأطراف فعال، حتى ولو أدى نظام كهذا إلى تقليص حيز السياسات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. والرغبة المعلنة للبلدان النامية في أن تكتسب مساحة أكبر لسياساتها الاقتصادية المحلية لها ما يبررها بشكل عام، بيد أن الأمر سيحتاج في المستقبل إلى إيجاد مزيج أفضل بين السياسات الكلية من ناحية والسياسات الصناعية من ناحية أخرى. أما بالنسبة للسياسة الصناعية والتجارية فقد أدى انخراط الحكومات الاستباقي في تشجيع الابتكار والاستثمار إلى نتائج إيجابية. وفي الوقت نفسه، فإن الشواهد التجريبية على دور الإدارة الحسنة في النمو ليست حاسمة، كما أن فكرة "تصحيح الأسعار" الجامدة والتي تشكل جزءاً مما يُعرف باسم توافق آراء واشنطن، لم تحقق نجاحاً مقنعاً. وفيما يتعلق بمسألة حيز السياسات للبلدان النامية، فقد كان المقصود هو أنه يتعين إيجاد التوازن الصحيح بين الضوابط الدولية للنظام المالي ومزيد من المرونة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣- وأثنى ممثل **باكستان**، متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، على أمانة الأونكتاد لما أنجزته من عمل جيد في تقرير ٢٠٠٦ الذي يتضمن تحليلاً نقدياً واقتراحات مثيرة للاهتمام بشأن إعادة توجيه وتقويم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية للبلدان النامية التي تواجه تحدي العولمة. وفي رأي مجموعته أن المسار الراهن للعولمة يمثل وضعاً أخطر بكثير من الوضع الموصوف في توافق آراء ساو باولو. فالنظم النقدية والمالية والتجارية الدولية منحازة ضد البلدان النامية، وذلك لا يشكل خطراً بالنسبة للتنمية العادلة والمستدامة فحسب وإنما أيضاً بالنسبة للسلم والأمن العالميين. فينبغي السعي إلى جعل التوافق الإنمائي المنحى بين النظم النقدية والتجارية الدولية مكوناً لاقتصاد عالمي مستدام تتحسن فيه الاختلالات، وإلا فقد تؤدي السياسات إلى عدم الاستقرار والفوضى. وبعبارة أكثر تحديداً، فإن الاتفاقات التي عُقدت في منظمة التجارة العالمية بشأن القيود المفروضة على البلدان النامية، حسبما جرى تحليلها في تقرير ٢٠٠٦، تحظر الاستعانة بتدابير السياسات ذاتها التي أثبتت جدواها في البلدان المتقدمة في عالم اليوم. ومن أجل إعطاء البلدان النامية الفرص نفسها، ينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يقسم بقدر كافٍ من المرونة لكي يعبر عن احتياجات جميع أعضائه.

٤- ويتعين على دعامة الأونكتاد للبحث والتحليل عمل المزيد بالنسبة لوضع حلول وخيارات عملية من شأنها أن تُوجد حيزاً أكبر ومزيداً من المرونة في إطار الضوابط الاقتصادية الدولية الراهنة. وينبغي للمنظمة أن تحدد المجالات التي يمكن فيها إتاحة حيز أكبر ومزيد من المرونة، ووضعها موضع التنفيذ من خلال تعزيز أنشطة بناء القدرات المعززة. والأهم من ذلك، ينبغي للأونكتاد أن تساعد على صيانة هذا الحيز وهذه المرونة لدى تحديد المعايير في المستقبل بالنسبة للنظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، بوصفها رائدة طبيعية في الجهود المعنية بالتنمية.

٥- وقال ممثل **أنغولا**، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إن أفريقيا حققت نمواً اقتصادياً أفضل منذ عام ٢٠٠٣ نتيجة لتحسينات معينة في البيئة الخارجية. وقد ساهم في هذا النمو الزيادة في أحجام الصادرات وتخفيف الديون، جنباً إلى جنب مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن. ومع ذلك لم يتحسن الموقف إلا قليلاً بالنسبة لظروف الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، حيث ما زال هناك تحيز ضد صادرات البلدان النامية. وهو يتفق مع تقرير ٢٠٠٦ في أنه من غير المرجح أن يستمر النمط الراهن للنمو الاقتصادي المصحوب باختلالات تزداد اتساعاً. ولا يمكن للمرء أن يستبعد تماماً حدوث تباطؤ مهم في الاقتصاد العالمي، وفي هذه الحالة سيكون السيناريو سلبياً للغاية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وأقر بالتحسن العام في حالة الديون الأفريقية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة لزيادة إجمالي الناتج المحلي والصادرات، بالإضافة إلى إسقاط أغلب الديون الرسمية من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك فما زالت بلدان أفريقية عديدة مثقلة بالديون بدرجة وخيمة، بل الواقع أن ديونها ازدادت لدرجة خطيرة، بما يتطلب التنفيذ العاجل للمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون والتنفيذ الكامل للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتمويل المعتمد على المنح بدرجة أكبر لأغلب بلدان أفريقيا الفقيرة المثقلة بالديون إذا كان لهذه البلدان أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد كذلك أن من المهم لأفريقيا اتباع سياسة جديدة تهدف إلى دعم المشاريع الخاصة المبتكرة التي من شأنها أن تحشد العوامل غير المستخدمة استخداماً كاملاً، بالإضافة إلى وجود ترتيبات مؤسسية وطنية تسمح بوضع السياسات وتنفيذها بشكل فعّال.

٦- وأثنى ممثل **الاتحاد الروسي** على تقرير ٢٠٠٦ لما تضمنه من تحليل للتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، مثل تلك المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف والاستثمار الدولي وأسواق النقد. وهو يتفق مع التقرير فيما يتعلق بالحاجة إلى منهج جماعي ومتعدد الأطراف لمعالجة المشاكل العالمية. وبالنظر إلى عدم وجود نموذج اقتصادي عالمي يضمن النمو الاقتصادي، فإنه يؤكد على الحاجة إلى مراعاة الأحوال الثقافية والسياسية في كل بلد لدى تحديد السياسات ذات المنحى الإنمائي. وأكد أيضاً على أهمية تأمين إمدادات الطاقة وتنويعها، وأضاف أن بلده يهدف إلى أن يكون شريكاً جديراً بالثقة وواسع الأفق فيما يتعلق بإمدادات الطاقة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، استرعى الانتباه إلى أهمية تجميع المعرفة ونشرها من أجل تقوية التنمية البشرية، وهي نقطة جرى التصدي لها في قمة مجموعة الـ ٧ في سان بيترسبورغ. وقدم لمحة عن منهج بلده في التصدي للأمراض السارية واقترح توفير الوقاية الصحية للشركاء التجاريين. وسوف يواصل بلده الإسهام في التصدي لمشكلة تخفيف الديون العالمية، وهو يحتل المرتبة الثالثة بين البلدان التي تخفف من ديون البلدان الفقيرة. وفي النهاية أكد على أهمية مشاركة المنظمات الدولية بدرجة أكبر في البحث عن سبل لتحقيق التوازن في الوضع الاقتصادي العالمي الراهن.

٧- وأثنى ممثل **بيلاروس** على الأونكتاد لجودة نوعية تقرير ٢٠٠٦، الذي تصدى لقضايا الشراكات العالمية والسياسات الوطنية. وهو يقدر بشكل خاص ترجمته إلى اللغة الروسية في الوقت المناسب، مما يسّر على العديد من

بلـــدان كومنولـــث الـــدول المســـتقلة أن تطّلع على ما ورد به من تحليلات. وهو يتفق مع التقرير بشأن فشل الإصـــلاحات التي اقترحها توافق آراء واشنطن في كومنولث الدول المستقلة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فـــيما يتعلق بتقليص الفجوة مقارنة بالبلدان المتقدمة. وأكد أن توافق آراء واشنطن أدى إلى تردي نوعية الحياة والمخـــرجات، بالإضـــافة إلى زيادة التضخم في كومنولث الدول المستقلة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ونتيجة لهذا كانت هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم في عام ١٩٩٠ التي تراجع فيها مؤشر التنمية البشرية. وأكد على أهمية وضع استراتيجيات إنمائية وطنية ملائمة، لا سيما خلال الفترات العصيبة، بالاعتماد على قوى السوق والتدخل الحكومي على حد سواء. بيد أن التقرير فشل في توجيه انتباه يُذكر إلى التطورات الاقتصادية في بلدان كومنولث الدول المستقلة، على الرغم من استرعاء الانتباه إلى هذه المسألة خلال استعراض توافق آراء ساو باولو في أيار/مايو ٢٠٠٥. وقال في النهاية إن الإطار التحليلي الدقيق للأونكتاد ينبغي أن يُستخدم في التصدي لقضايا الساعة في البلدان النامية وكذلك في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٨- وأشـــار ممثل **الأرجنتين**، متحدثاً باسم **مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إلى بيان المجموعـــة في الجلسة الافتتاحية للمجلس، والتي أكدت على الأهمية التي توليها المجموعة لتقرير ٢٠٠٦ ومحتوياته الممـــتازة. وترى المجموعة أن التقرير قدم مساهمة فكرية وتحليلية مهمة عندما أشار إلى حيز السياسات وتصدى بالـــتحديد لضرورة وجود سياسات حكومية نشطة في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والصناعة والسياسات المؤسسية، بوصفها فكرة أساسية. ويمكن النظر إلى هذه السياسات باعتبارها أدوات لتعزيز الاستثمار والابتكار والتحول الإنتاجي في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأعضاء في المجموعة. والمحتوى الغني للتقرير أثرى النقاش الدائر بشأن هامش المناورة المتاح للبلدان النامية في تنفيذ هذه السياسات ومواصلة سياساتها الإنمائية هي ذاتها في إطار الاقتصاد الدولي. وأكد على أنه، في سياق الأونكتاد، يتسم النقاش بشأن حيز السياسات بالأهمية في السياق الإقليمي والدولي.

٩- ولا يمكن أن يكون للترتيبات المؤسسية الراهنة في النظام المالي الدولي أثر على أسباب الاختلالات المالية الدولـــية، في حـــين أن النظام التجاري الدولي، أولاً في وجود الغات، ثم في وجود منظمة التجارة العالمية، أكثر اكـــتمالاً وفعالية بكثير حيث يشمل قواعد يمكن تطبيقها على جميع الأعضاء وآليات لتسوية النـــزاعات. وأكد التقرير أيضاً أن القواعد والتعهدات الدولية تَفرض على جميع البلدان الالتزامات القانونية نفسها، بيد أنه يمكن أن تَفـــرض قيوداً أكثر صرامة من الناحية الاقتصادية على البلدان النامية، كما هو الحال في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وفي مجال الاقتصاد الكلي، أظهر التقرير أن بالإمكـــان الاختيار من بين نظم مختلفة لأسعار الصرف والدفاع بطريقة عملية عن سعر صرف يكون مناسباً لغايات السياسات الاقتصادية. ويمكن للسياسات النقدية والضريبية أن تلعب دوراً مهماً في دعم الاستثمار، بدون الانحياز الدوري المنحى الذي شُوهد في الماضي بالنسبة لبرامج التكييف. وفي مجالي الإنتاج والتجارة، يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تحقق تكييفاً للسياسات الترويجية وخياراً بين مجموعة أصغر من الصكوك من ذي قبل، بيد أنها لم تســـتبعد تمامـــاً إمكانية الأخذ بهذه السياسات. فيتعين للسياسات الابتكارية والإنمائية أن تتكيف تبعاً للحالة والاحتياجات المحددة لكل بلد وأن تثني عن الاستخدام غير المنتج للموارد.

١٠- ولكـــي يحتفظ التقرير بقيمته كمرجع، ينبغي للأمانة أن تواصل العمل على تطوير هذه المفاهيم، وينبغي لـــتقرير العام المقبل أن يطرح تحليلاً عملياً للوقائع وأمثلة للحالات التي يمكن فيها تناول مفهوم حيز السياسات بطريقة ملموسة. وينبغي للتقرير أن يجسد المفهوم في حالات محددة ويستخلص منها الدروس. وينبغي لـــه أيضاً أن يأخذ في الحسبان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تحليله: ومن المفيد أن يتضمن قسماً محدداً عن التجارة والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مع الاهتمام بشكل خاص بعمليات التكامل الإقليمية. ويمكن أيضاً لدورة مجلس التجارة والتنمية المقبلة أن تتضمن جزءاً عن المنطقة.

١١- وفي إشارة إلى التحليل الذي تناول الأرجنتين في التقرير، قال المتحدث إن سبل الخروج من الأزمة في نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة تكيفت في مختلف البلدان تبعاً لاختلاف الظروف السائدة في هذه البلدان. وقد أظهر التحليل الذي تناول الأرجنتين أنه لا يوجد حل يصلح لجميع الحالات. فاتباع السياسات الصناعية والعمالية النشطة أدى إلى نمو اقتصادي وصناعي وتجاري وإلى امتصاص العمالة. وأخيراً، رداً على تعليقات مدير عام منظمة التجارة العالمية، أكد ضرورة التصدي للاختلافات بين السياسات المتعلقة بالاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وتلك المتعلقة بالإعانات حيث إن لها عواقب ضريبية مختلفة. وفيما يتعلق بالأولى والاقتراح القائل بإجراء مقارنة من حيث السياسات التعريفية، فإن ذلك يفترض أن البلدان تتمتع بالمرونة في هذا الصدد، بيد أن الأمر لا يبدو كذلك الآن.

١٢- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن وفده يقدر كثيراً دور الأونكتاد في إثارة المناقشات المثمرة بغية إيجاد خـــيارات عملـــية في مجال السياسات للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كيما تتمكن من التصدي بطـــريقة فعالـــة لما تواجهه من تحديات في مجال التنمية. وأكد على ضرورة إجراء تقييم شامل للضوابط والترتيبات الراهنة من أجل تقييم مدى نجاحها في التصدي بطريقة فعالة لعملية العولمة وتلبية احتياجات هذه البلدان. وفي حين أن إجـــراء استعراض شامل يغطي جميع السياسات الرئيسية الماضية والراهنة التي اعتمد عليها صانعو السياسات في صـــياغة مختلف القواعد والتشريعات على المستويين الوطني والدولي سيثير تحدياً كبيراً، إلا أنه سيكون ضرورياً في عملية تحويل السياسات وتوجيهها نحو تحقيق غايات التنمية المختلفة. ومن شأن ذلك أن يتيح للمؤسسات والترتيبات الراهـــنة أن تـــتزود بالموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات الجديدة. وفي إشارة إلى تقرير ٢٠٠٦ الذي تصدى، في جملة أمور، إلى قضايا عدم التماثل في الإدارة الاقتصادية العالمية الحسنة والحاجة إلى تحقيق توازن بين حيز السياســـات الوطنـــية والضوابط والالتزامات الدولية، قال المتحدث إن جوانب عدم التماثل في الإدارة الاقتصادية الحســـنة أدت إلى اتباع قواعد وممارسات دولية تميل نحو مراعاة أولويات ومصالح البلدان المتقدمة في المقام الأول. وعلى الرغم من تسليمه بأن الترتيبات المتعددة الأطراف سوف تسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار وسوف تمنع أيضاً التضارب والفوضى في العلاقات الدولية، فقد اقترح إعطاء البلدان النامية، التي هي في نهاية الأمر مسؤولة أساساً عن وضع سياساتها وترتيباتها اللازمة لتحقيق غاياتها وأهدافها الإنمائية، مرونة كافية بشأن هذه الضوابط.

١٣- وقال ممثل **بنن**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، إن أقل البلدان نمواً تُعرب عن سرورها لكونها جزءاً من النظام الدولي الجديد الناشئ والمتصف بالترابط وبعالمية التحررية السياسية والاقتصادية. بيد أنه أكد مع ذلك على أن فوائـــد الترابط عشوائية وأن الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب ما زالت قائمة رغم الجهود الوطنية والدولية المـــبذولة لتقليصها. وذلك، جنباً إلى جنب مع تهميش أقل البلدان نمواً في ميدان التجارة الدولية، يعني أنه ينبغي

توجـــيه انتباه إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والإمدادية لهذه البلدان كشرط مسبق لاندماجها في الاقتصاد العالمي. والمساعدة التي تستهدف تعزيز القدرات التصديرية لأقل البلدان نمواً طواها النسيان في كثير من الأحيان، وذلك بالـــرغم من أن الهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتغلب على تخلف النمو واجتذاب الاستثمارات لإدامة النمو في المستقبل. وبالتالي ينبغي إيلاء أولوية عالية جداً لتمويل مثل هذه الهياكل الأساسية. وأكد على أنه ينبغي الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً والمتمثلة في ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٤- وتســـليماً بأهمية إتاحة فرص تفضيلية لأقل البلدان نمواً كيما تصل إلى الأسواق الدولية، إلى جانب ضرورة مشـــاركتها في التجارة العالمية بدرجة أكبر، أعرب عن تطلعه إلى استئناف سريع لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وأقل البلدان نمواً مقتنعة أن التجارة الدولية يمكن أن تُسهم بدرجة كبيرة في الحد من الفقر من خلال أثرها على النمو والقدرات الإنتاجية والعمالة. وتوفر زيادة القدرات الإنتاجية سبيلاً لإيجاد فرص عمل للسكان القادرين على العمل، بـــيد أن مـــن الأهمية بمكان أن يحدد صانعو السياسات القطاعات التي تنطوي على أفضل الإمكانات. ولن يكون بإمكان أقل البلدان نمواً أن تنطلق انطلاقة جديدة دون إعادة توجيه متعمقة للتعاون الإنمائي الدولي أو إقامة شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب. وكرر إعرابه عن ضرورة إتاحة فرص تفضيلية لوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، كما أكد أن التخفيف من عبء الديون ما زال وهماً بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً.

١٥- وأعـــرب ممثل **العراق** عن تقديره للتحليل المفصل في *تقرير* ٢٠٠٦ للأحوال الاقتصادية العالمية - بما في ذلك العقبات التي تواجه البلدان النامية - ولبعض التجارب الناجحة للبلدان فيما يتعلق بالاستفادة من العولمة من خـــلال تحســـين سياساتها الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع مناقشة مختلف الصكوك التي تعتبر ضرورية لتطبيق هذه السياسات في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأكد على أنه ينبغي للأونكتاد أن تواصل العمل كمحفل دولي للتصدي لمختلف التحديات التي تثيرها العولمة الاقتصادية، وتعزيز توافق الآراء بشأن السياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية، والاضطلاع بالأنشطة البحثية بشأن أفضل التدابير لتعزيز التنمية. وهذه الأدوار تتسم بأهمية خاصة نظراً لأن التحديات التي تواجه البلدان النامية أصبحت أكثر تعقيداً وترابطاً من أي وقت مضى في تاريخ الأونكتاد.

١٦- وأكد ممثل **السنغال** أن *تقرير* ٢٠٠٦ نتاج جيد وملموس لإحدى ولايات الأونكتاد الرئيسية الثلاث، ألا وهي دعامة البحث والتحليل، وذلك بعرضه تحليلاً مهماً للسياسات الاقتصادية الحديثة. وأشار إلى تحليل تحويلات العاملين بالخارج الوارد في التقرير، فشجع الأونكتاد على مواصلة هذا التحليل إلى مدى أبعد، لا سيما فيما يتعلق بالطـــريقة التي ينبغي بها الاستفادة من هذه التحويلات وعلى أي الأنشطة ينبغي إنفاقها من أجل تسريع التنمية الاقتصـــادية. وفضـــلاً عن ذلك، فإن السياسات التكييفية التي طُبِّقت في الثمانينات والتسعينات في السنغال من جانب البنك الدولي كانت محدودة الأثر، كذلك فإن توافق آراء واشنطن ليس "وصفة سحرية" للتنمية. والبلدان النامـــية كانت في كثير من الأحوال حقل تجارب للسياسات الاقتصادية، وفيها تُركت الحكومات مُعتمدة على نفسها في مواجهة العواقب. وفي الختام، لاحظ الممثل أن الحد من الفقر في السنغال حدث بأبطأ مما كان متوقعاً، رغم أن البلد شهد نمواً اقتصادياً بلغ ٥ في المائة في المتوسط على مدى سنوات الخمسة الماضية.

١٧- وقالـــت ممثلة **جنوب أفريقيا** إن التحليل والتوصيات الواردة في *تقرير التجارة والتنمية* ٢٠٠٦ طُرحت في الوقت الملائم، بالنظر إلى أن تحديات مهمة ما زالت تواجه المجتمع الدولي في سعيه لإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر

إنصـــافاً. وقـــد أبـــرز الـــتقرير الـــتحديات الـــتي تواجهها الاقتصادات الأصغر والأضعف، لا سيما في أفريقيا، فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أشار التقرير، فإن بلوغ هذه الأهداف سيتوقف على قدرة البلدان النامـــية على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع قائم على زيادة تراكم رأس المال والإنتاجية. ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة قدرة البلد على وضع تدابير سياسية محددة لتلبية متطلباته الذاتية لتحقيق النمو الاقتصادي. وأعربت عن قلقها إزاء الأثر المقيِّد المحتمل للعدد المتزايد من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية المشار إليها في التقرير، ولاحظت أنه لا ينبغي تجاهل الآثار غير المتناسبة لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، والتي تختلف تبعاً لمستوى تطور البلد والقيود المفروضة على قدراته. وفضلاً عن ذلك، حدد التقرير بحق الضعف الهيكلي للاقتصادات النامية أمام صدمات العملة الخارجية والحاجة إلى النظر في إيجاد ترتيبات متعددة الأطراف مناسبة لتلافي الأزمات المالية والمحافظة على التنافسية الاقتصـــادية. ويمكـــن للتقرير أن يكون وسيلة تكثف بها الأونكتاد البحث والتحليل بشأن العلاقة بين السياسات الوطنية الاقتصادية الفعالة والنظام المالي والتجاري العالمي. ومن شأن التسليم بأهمية هذا الارتباط وبالحاجة إلى نظام أكثر تنسيقاً للإدارة الاقتصادية العالمية الحسنة أن يضع البلدان النامية على المسار الصحيح نحو تنمية أكثر استدامة.

١٨- وأكـــد ممثل **الصين** على أهمية بند جدول الأعمال المتعلق بالترابط وذلك في ضوء الترابط الاقتصادي العالمي الذي يزداد عمقاً ونشوء فرص وتحديات نابعة من هذا الأخير. وقال، وقد أحاط علماً بأن *تقرير ٢٠٠٦* درس القضايا الاقتصـــادية العالمية المهمة الراهنة من منظور التنمية، إن هذا النوع من البحث والتحليل ينبغي أن يساعد البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على اكتساب فهم أفضل للقضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية العالمية. وأعرب عن تقديره للمجهود الذي بذلته أمانة الأونكتاد في هذا الصدد. وتسليماً بأن الآراء المعرب عنها في *تقرير ٢٠٠٦* لا تنطبق على جميع البلدان وأن نتائج البحث والدروس المستخلصة لن تصبح بالضرورة حلولاً تلقائية للمشاكل الناشئة، قال المتحدث إن التحليل الوارد في التقرير ينبغي أن يساعد البلدان النامية على إدراك القضايا المهمة بطريقة أفضل. وبالتالي ينبغي تشجيع الأمانة عـــلى مواصلة تعزيز عملية التحليل من أجل تيسير عملية بناء توافق الآراء وتنفيذ وظائف الأونكتاد الثلاث، ألا وهي تحليلات السياسات والبحوث والنقاش الحكومي الدولي والتعاون التقني، بمزيد من الفاعلية.

١٩- وقال ممثل **بنغلاديش** إن وفده يتفق مع مدير عام منظمة التجارة العالمية بشأن ضرورة ضمان فرص أفضل لوصول البلدان النامية إلى الأسواق والقضاء على مختلف التشوهات التي تعتري النظام التجاري الدولي، فضلاً عن إتاحـــة حيز سياسات أكبر للبلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف. وينبغي للأونكتاد أن تطرح إجابات واقتراحات بشأن هذه القضايا.

٢٠- وأعربت ممثلة **النرويج** عن أملها في أن يصبح *تقرير التجارة والتنمية* هو التقرير السنوي المرجعي بشأن التجارة والتنمية من خلال تعزيز نوعيته التحليلية وتغطيته القطرية والاحتفاظ بموضوعيته. وقالت إن الاقتصاديين المتخصصين في التنمية في بلدها وجدوا أن التقرير يشكل مكمِّلاً قيماً لغير ذلك من المنشورات التي تغطي مواضيع مهمـــة، بما في ذلك مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنت على تغطية التقرير لفكرة الربط بين تقليص الديون والمساعدات الإنمائية الرسمية، والأثر الإنمائي الممكن لتحويلات العاملين بالخارج. وبالإشارة إلى الموضوع الأخير بشكل خاص، حثت المتحدثة على زيادة مساهمة التقرير فيه.

- - - - -